مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X
المجلد6 / العـــــــدد:1 (2021)، ص 275–289

جائحة كوفيد– 19 وآثار الكساد الوبائي: السياسة العامة الدولية بين مطرقة الاقتصاد وسندان الصحة

The Covid-19 pandemic and the effects of the epidemic depression: international public Policy between the Economy's Hammer and Health Bonds

د. ليلى مداني*، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس– الجزائر، l.madani@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 26 /2021/04 تاريخ القبول: 28 /2021/05 تاريخ النشر: 2021/06/05

ملخص:

تناقش هذه الورقة البحثية مسالة التعايش مع جائحة كوفيد–19 من خلال مدى إمكانية تحقيق التوازن بين الصحة والاقتصاد على المستوى الدولي. إذ أن السياسيين اليوم بين مطرقة الاقتصاد الذي انهار جراء الكساد الذي خلفته الجائحة منذ نهاية سنة 2019 وسندان الأمن الصحي.تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة مفارقة عدم التوافق بين خطي الخسائر الاقتصادية والصحية من خلال المقارنة بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وهنا يبرز دور السياسة العامة الدولية في مواجهة ذلك ضمن ثنائية الاقتصاد أو الصحة أولا، خاصة أن هناك تداعيات طويلة الأمد لجائحة كوفيد–19 على النمو الاقتصادي والقطاع الصحي وحتى على العلاقات الاجتماعية والأوضاع العامة داخل مختلف المجتمعات وعبرها، لتكون السياسة العامة الدولية المتضامنة الضامن الأساسي لتوفير اللقاح بشكل عادل وآمن وفعال مما يتيح إمكانية القضاء على فيروس كورونا.

كلمات مفتاحية: جائحة كوفيد–19؛ الكساد الوبائي؛ الصحة؛ اللقاح؛ السياسة العامة الدولية.

تصنيف JEL : H51،F690

Abstract:

This paper discusses the issue of coexistence within Covid-19 pandemic through the possibility of achieving balance between health and economy at the international level, especially as politicians are facing different problems related to the collapsed economy in many countries as a result of the depression caused by the pandemic and the health security needs since 2019. Therefore, this study aims to discuss the paradox of mismatch between the economic and health in developed and developing countries as well. Here appears clearly the role of international public policy in confronting this within the economy and health duality. Especially as there are long-term repercussions of the Covid-19pandemic on economic growth and the health sector and even on social relations, so that the international public policy of solidarity will be the main guarantor for providing the vaccine in a fair, safe and effective manner, thus allowing the possibility of eliminating the Corona virus.

Keywords: Covid-19 pandemic; epidemiological depression; Health; vaccine; international Public policy.
Jel Classification Codes: F690 ، H51.

* **المؤلف المرسل: ليلى مداني،**

. مقدمة:

تناقش هذه الورقة البحثية مسالة التعايش مع فيروس كوفيد-19 (COVID-19) على المستوى الدولي من خلال مدى امكانية تحقيق التوازن بين الصحة والاقتصاد خاصة أن الساسة اليوم بين مطرقة الاقتصاد الذي انهار في عديد الدول وسندان الامن الصحي ومتطلباته المادية والهيكلية والبحثية، ومدى كفاءة الأنظمة الصحية وكفايتها للتغلب على الوباء أو حتى لاستيعاب العدد الهائل من المصابين، خاصة في ظل إعادة تخفيف اجراءات الحجر، وهو ما يوحي إلى عودة الوباء ضمن موجات متكررة حتى للمتعافين والذي بدأ انتشاره الواسع في أوربا وحتى آسيا منذ بداية شهر سبتمبر بارتفاع حالات الإصابة ضمن الموجة الثانية وحتى الثالثة من خلال تحور الفيروس خلال شتاء 2021، وهنا يبرز الضغط على الاقتصاد وعلى النظام الصحي في ذات الوقت في كل الدول دون استثناء، وعليه تطرح هذه الورقة البحثية التساؤل التالي: هل يمكن التعايش مع فيروس كوفيد19 تجنبا لاستمرار الكساد الاقتصادي الوبائي وما موقع الصحة من ذلك بين الشمال والجنوب؟

وللإجابة على هذه الاشكالية ارتأينا طرح فرضية العلاقة الارتباطية بين مؤشرات الكساد الاقتصادي بسبب الاجراءات التي أتبعت الجائحة ومتطلبات التعايش استجابة لضرورات اقتصادية وصحية متفاوتة بين الشمال والجنوب، خاصة في ظل طول فترة الجائحة واستمرار عودتها في شكل موجات جديدة ضمن بؤر جديدة أو متجددة للفيروس الذي تحور وأصبح يتضمن سلالات وأشكال عديدة، حتى في ظل توفر اللقاح الذي تبقى فعاليته غير مؤكدة حتى اليوم.

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة قضيتين أساسيتين تتمثل في مؤشرات وانعكاسات الكساد الاقتصادي على حياة الفرد والمجتمع من جهة، من جهة ثانية التطرق إلى مناقشة مدى التوافق بين الآثار الصحية والاقتصادية أي بين أعداد الإصابات والوفيات إلى حد ما ومدى توافقها مع الانعكاسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والمتخلفة ومن خلالها ثم الاشارة إلى اشكالية غياب التضامن الدولي في التزود العادل والفعال باللقاح خاصة ضمن المقارنة بين بعض بلدان الشمال والجنوب.

ومن خلال القيام بتحليل ارتباطي نقدي مقارن لواقع الاقتصاد والصحة والمجتمع في ظل جائحة كوفيد-19 ضمن اطار كلي وتفكيكه ضمن الاطار الجزئي من خلال أمثلة من بعض المناطق في العالم، ارتأينا ضرورة مناقشة ذلك من خلال المحاور التالية:

- تأثير جائحة كوفيد-19 على الأمن الاقتصادي.
- مناقشة التوافق بين آثار الجائحة الاقتصادية والصحية
- السياسة العامة الدولية وإشكالية التضامن الدولي لمواجهة الجائحة

2. تأثير جائحة كوفيد-19 على الأمن الاقتصادي

إن التوقف عن التجارة وممارسة النشاط الاقتصادي لم يكن خيار لأي أحد بل هو خيار فرض على الناس في أغلب دول العالم بسبب جائحة كوفيد-19 المستجدة، وقد كشفت هذه الجائحة عن آثار كبيرة ومتفاوتة على مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية ومنه على الأمن الاقتصادي ككل، ومن خلفه الأمن الصحي والحق في الحياة، وضمن هذا الاطار اتجهت أغلب الدول مع بداية الجائحة للاحتماء خلف حدودها تجنبا لمزيد من الحالات المصابة الوافدة إليها، خاصة أن بؤرة الوباء الأولى كانت في مقاطعة ووهان بالصين وانتشر الفيروس في كل أنحاء العالم انطلاقا من ذلك المكان، وأصبح الانتشار متعديا ضمن الحدود المفتوحة للتنقل بين الدول، ويمكن من خلال هذا الاشارة إلى مؤشرات الركود الاقتصادي في ظل الجائحة وما نتج عنه من تراجع في النمو الاقتصادي وتهديد للأمن الاقتصادي العالمي وضمن علاقة ارتباطية وثيقة لتأثير ذلك على الأمن الصحي.

1.2 اتساع انتشار جائحة كوفيد-19:

عرفت كل دول العالم دون استثناء حالات للإصابة بفيروس كورونا بأعداد مختلفة وضمن هذا الاطار لا بد من الاشارة إلى مجموعة من الملاحظات الخاصة بجائحة كوفيد-19 والتي تجعل مسالة تقيم حجم الركود الاقتصادي أو (الكساد الوبائي) والخطط اللازمة للتقليل من آثاره محل شك وذلك نتيجة ما يلي:

إن تأثير جائحة كوفيد-19 لا تختلف كثير عن تأثير الفيروسات التي أدت إلى تقويض الاقتصاد والهياكل الاجتماعية والصحية في عالمنا المعاصر، إلا أن تبعات العولمة والانفتاح العالمي ساهم في انتشار الفيروس بصفة أكثر سرعة بالمقارنة مع فيروسات أخرى سابقة، فقد عرف الانسان الفيروسات منذ الأزل كطاعون أثينا سنة 430ق.م والذي تفشى ابان الحرب البيلبونية بين اسبرطة واثينا"[1] ثم وباء الجدري...، ومع بداية القرن19 بدا التكيف معها ويجاد علاج ولقاحات لها، إلا أن الفيروسات تطورت لتتسبب في وفات الملايين مع مرور الوقت رغم التطور الذي عرفه الانسان مع بداية القرن 19 والثورة الصناعية التي عرفتها أوربا، وضمن أمثلة الفيروسات التي ظهرت كوباء تسببت في وفاة الملايين نجد "وباء الأنفلونزا الذي ضرب أوربا سنتي 1918-1919 والذي يعرف بالوباء الاسباني"[2]، وللإشارة هناك ما يقارب "6ألاف فيروس إلا أن المعروف لدى فئة كبيرة من المجتمع هي تلك التي ترتبط بأوبئة مدمرة أصبحت معروفة بسبب تمتعها بشهرة اعلامية نتيجة العدد الكبير من الوفيات الذي تسببت فيه، كإيبولا الذي بدأ من غينيا سنة 2013 وانتشر في العديد من دول افريقيا ولا يزال يظهر بصفة منتظمة في بعض بلدان إفريقيا"[3]، بإضافة إلى سارس وغيرها من أنواع الأنفلونزا من الطيور إلى الخنازير كفيروسات تسببت في قتل الكثير من الأشخاص ضمن مناطق محددة على خلاف ما نعيشه اليوم مع فيروس كورونا أو كوفيد-19 الذي انتقل إلى أغلب دول العالم.

إن السبب الأساسي في انتشار فيروس كورونا هو وسائل الاتصال الحديثة التي جعلت العالم كله عرضة للعدوى بنفس الوباء، وهو ما يعني أن حتى الفيروسات استفادت من خدمات الحداثة للانتقال والانتشار عبر العالم، والأهم أن هذه الفيروسات قابلة للعودة وبأشكال مختلفة وربما أكثر أو أقل عدوانية وعدوى، ولكن ما لا يوجد شك فيه أنها ستعود بغض النظر عن مستوى التطور الذي وصل اليه الإنسان، وهو ما سيجعل تداعيات انتشار أي جائحة على مختلف القطاعات تأخذ أبعادا عالمية، ومنها ملا يمكن التنبؤ به خاصة ضمن القطاع الاجتماعي، ويشير الشكل1 إلى خارطة انتشار الوباء في مختلف دول العالم، وقد أدى فيروس كورونا إلى تفاقم ارتفاع معدل الوفيات الجائحة، كما أن توزيع وفيات كوفيد-19 ليس موحدا داخل الدولة الواحدة وحتى عبر الدول، والنتيجة هي أن معدلات الوفيات غير المتناسبة يمكن أن تغير وجه السكان، مما يضع عبئا أكبر على مجتمعات ومجموعات معينة، فقد أثر فيروس كورونا على الهجرة، حيث عاد العديد من المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية في بداية الوباء لتجنب إغلاق الحدود، واستمر هذا لأن العديد من المهاجرين فقدوا وظائفهم ويواجهون مخاطر أعلى للإصابة بالعدوى فمثلا من المحتمل أن تخسر الولايات المتحدة المهاجرين الذين يعتبرون أساسيين في صناعات معينة[4]، وهو ما يعني أن للجائحة أثار حتى على التركيبة السكانية ضمن متطلبات الحاجة إلى العمالة المهاجرة وعدم قدرة هذه الأخيرة على مغادرة أوطانها للالتحاق بوظائفها السابقة بسبب انتشار الجائحة أي لأسباب صحية أو حتى لعراقيل دولية ترتبط بضرورة توفر المسافرين بين الدول على جواز السفر الأخضر (شهادة رقمية للتطعيم ضد كورونا).

ويمكن توضيح انتشار الجائحة من خلال الشكل1 الذي يبين أن انتشار جائحة كوفيد-19 شملت كل قارات العالم ولكن بأعداد مختلفة سواء من حيث الاصابات أو حتى الوفيات، وتتسع دائرة انتشار الجائحة في اوربا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وآسيا وتأتي افريقيا ضمن القارات الأقل تضرر بالجائحة من حيث اعداد الوفيات أو حتى الاصابات.

2.2 مؤشرات الكساد الوبائي:

ان الآثار الاقتصادية للجائحة قد تستمر لفترة طويلة، وهو ما جعل البعض يطلق عليها بحالة الكساد أو بالأحرى الكساد الوبائي "depression"—a pandemic depression"[5]، واضطرت الكثير من الدول إلى دعم قطاع التصدير ومنعه من الانهيار لضمان استمرار عجلة اقتصادها من أجل تخفيف الخسائر الاقتصادية في ظل صعوبة القضاء عليها بشكل نهائي، نتيجة استمرار الجائحة وتقيد حركة العمل بشكل عام، ويتضمن الكساد الوبائي ثلاث مؤشرات أساسية ضمن المستويات التالية:

- **الصادرات:** أدت الجائحة نتيجة الاغلاق العام الذي تم اعتماده سواء بشكل كلي أو جزئي وبشكل صارم وقسري أو طوعي في مختلف دول العالم إلى تقلص حجم المبادلات التجارية وكذا انخفاض أسعار بعض السلع الأساسية ويمكن حصر آثار الجائحة على التصدير من خلال ما يلي:
  - تقلص الطلب على السلع بشكل كبير وفي ذات الوقت عرف قطاع النقل الجوي والسياحة انهيارا كبيرا خاصة في الدول التي تعتبر فيها السياحة مصدرا اساسيا للنمو مما يجعلها من الدول الأكثر تأثر اقتصاديا واجتماعيا، ناهيك عن تبعات ذلك على مختلف القطاعات الأخرى.
  - عرفت اسعار الكثير من المنتوجات ذات الأهمية التصديرية ومصدر الدخل الاساسي في العديد من الدول انخفاضا كبيرا كالانخفاض الكبير في الطلب على الطاقة، بالرغم من محاولة دول منظمة أوبك لرفع الأسعار عن طريق تخفيض الانتاج قبل الجائحة، إلا أنه وفي ظل انخفاض الطلب بشكل كبير ونتيجة الاتفاق الهش السابق للجائحة بين كبرى الدول المنتجة خاصة كل من المملكة العربية السعودية وروسيا فان ذلك زاد من آثار الانخفاض على موازنة الدولتين وغيرها من الدول التي تشكل مداخيل النفط مصدرا أساسيا لدخلها القومي.
- **البطالة:** تسببت الجائحة في انتشار البطالة بشكل كبير وذلك بسبب الكثير من الأعمال التي تم اغلاقها لشهور ومنها من لا يزال إلى يومنا هذا، وهو ما يؤثر بشكل كبير على ارباب العمل نتيجة استنزافهم لمدخراتهم وربما عدم امكانية مواصلة أو العودة إلى العمل بعد الجائحة، إلا أن الاشكال بشكل اساسي يطرح لدى الكثير من العمال الذين سرحوا من مكان عملهم بشكل دائم أو مؤقت وهو ما يعني انهم محالون الى بطالة قسرية، وقد عمدت بعض الدول من خلال سياساتها الوطنية الى دعم رواتب الموظفين وغير القادرين على العمل لمنع البطالة، إلا أن الكثير من الدول لا تعمد الى سياسات دعم ناجعة حتى بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يعني أن حجم البطالة قد اتسع بشكل كبير منذ بداية الجائحة خاصة في الدول التي كانت تعاني قبل الجائحة.
- **استمرارية الاضطرابات الاقتصادية وآثارها على الاوضاع الاجتماعية:** لقد تأثر ذوي الدخل المنخفض بشكل كبير بالجائحة وتعرضت الكثير من الشركات الصغيرة للإفلاس في اغلب الدول المتقدمة، خاصة تلك الدول التي لم تتخذ اجراءات الدعم للتقليل من تأثر الشركات الصغيرة والمتوسطة بالجائحة سواء نتيجة سلوك المستهلك (قلة الاقبال على السلع) أو حتى نتيجة ظروف الاغلاق وتسريح الشركات لنصف العمال، وأغلب الدول عرفت نقصا كبيرا وحتى ارتفاع في أسعار المواد المعقمة والأقنعة الواقية والقفازات سواء على المستوى الدولي من خلال استحواذ الولايات المتحدة على المواد الطبيعة التي كانت متوجهة لدول أخرى أو حتى محليا بسبب زيادة الطلب وعمليات الاحتكار والرفع للأسعار، حيث عرفت بعض الدول ارتفاعا حتى في اسعار المواد الأساسية الاستهلاكية "هذا النقص في المواد الغذائية الأساسية خاصة وارتفاع الاسعار يعكس حمى الاستهلاك والتخزين تحسبا للمجهول لدى الفئات القادرة على الشراء ولكنه يعكس أيضا درجة هشاشة وفقر ومحدودية الدخل والذي يعني نقص الغذاء مما يعني كابوس المجاعة الذي يهدد الكثيرين عبر العالم ففي الأماكن المعدومة والفقيرة يمكن للسكان الموت جوعا قبل الموت بالكورونا"[6].

كما أن الكثير من السلع المنتجة تتطلب وجود عمال مما يعني أن امكانية حلول العمل عن بعد بشكل عام محل العمل المادي الملموس في مكان العمل غير ممكنة بشكل مطلق، اما بالنسبة لدول العالم الثالث حيث"شبكات الأمان غير متطورة أو غير موجودة أصلا فان الجائحة أدت إلى انخفاض مستويات المعيشة لدى غالبية أفقر شرائح المجتمع، ناهيك عن تأثير ذلك على ارتفاع اسعار المواد الغذائية وتبعاته نتيجة تعطل سلاسل التوريد وهجرة العمالة الزراعية وصعوبة تنقلها"[7]، كما تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية ستكون ملموسة على نطاق واسع في ظل السيناريو الأساسي، ويمكن أن تؤدي الجائحة إلى توليد 176 مليون فقير إضافي بسعر 3.20 دولار و177 مليون فقير إضافي بسعر 5.50 دولار، وهذا يعادل زيادة في معدل الفقر بمقدار 2.3 نقطة مئوية مقارنة بسيناريو عدم وجود الجائحة[8]، ويشير ذات التقرير إلى أن نسبة كبيرة من الفقراء المدقعين الجدد تتركز في البلدان التي تكافح الفقر، وعليه سيكون ما يقرب من نصف الفقراء الجدد المتوقعين في جنوب آسيا، وأكثر من الثلث في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما سيزداد عدد الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والصغيرة والمتوسطة بمقدار 21 و 10 و 18 مليون على التوالي[9]، وهو ما يعني أن جائحة كوفيد-19 يمكن أن تتسبب في اغراق ملايين البشر في الفقر خاصة في البلدان الفقيرة في افريقيا جنوب الصحراء وبعض دول أمريكا اللاتينية الأكثر تضررا كالبرازيل والمكسيك والفلبين.

إن القارة الافريقية تأثرت بشكل كبير من القيود فلا وجود لصناديق انقاذ وإن وجدت فهي لا تحتوي على التمويل اللازم لذلك، خاصة في ظل الحاجة المتزايدة الى الكثير من القروض لتطوير البنى التحتية، بالإضافة إلى امكانية توقف الكثير من المشاريع، دون أن ننسى مستوجبات سداد القروض السابقة للجائحة، فالكثير من الأفارقة لن يموتوا نتيجة الفيروس بل نتيجة الفقر"فالانكماش الاقتصادي الهائل الناجم عن جائحة COVID-19 سيؤدي إلى آثار اجتماعية واقتصادية للأزمة كبيرة، إذ تظهر التقديرات المستندة إلى توقعات النمو من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية لشهر جوان 2020 للبنك الدولي أنه بالمقارنة مع توقعات ما قبل الأزمة يمكن أن تدفع الجائحة 71مليون شخص إلى الفقر المدقع في عام 2020 وفقا للسيناريو الأساسي و100 مليون في ظل السيناريو الهبوطي، وسيرتفع معدل الفقر المدقع العالمي من 8.23% في 2019 إلى 8.82% في ظل السيناريو الأساسي أو 9.18% في ظل السيناريو الهبوطي، وهو ما يمثل أول زيادة في الفقر المدقع العالمي منذ سنة 1998، مما يقضي على التقدم المحرز منذ سنة 2017، ومن المرجح أن تكون الآثار المتوقعة طويلة الأمد"[10]، كما ان هذا الوضع الاستثنائي غير المتوقع والذي لم يؤخذ في الحسبان ضمن أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 سيجعل الكثير من تلك الأهداف غير قابلة للتطبيق ضمن الفترة المحددة، وللإشارة فإنه وبعيدا عن جائحة كوفيد-19 كانت الأهداف 17 لسنة 2030 غير قابلة للتحقيق واقعيا، إلا أن الجائحة زادت من عدم فعالية خطط أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 باعتبار أن آثار الجائحة على جميع المستويات خاصة في ظل الركود الاقتصادي وانعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يعني المزيد من الفقراء ناهيك عن تأثير الجائحة على هدف تعميم التعليم والقضاء على الامية في المناطق الأكثر فقرا باعتبار ان الجائحة تسببت في اغلاق المدارس لأشهر حتى في الدول المتقدمة.

3. مناقشة التوافق بين الآثار الاقتصادية والصحية لجائحة كوفيد-19:

إن الهدف من مناقشة درجة التوافق بين التأثر الصحي والتأثر الاقتصادي بالجائحة هو الوقوف على المفارقة المرتبطة بعدم وجود علاقة ارتباطية وثيقة بين أعداد الاصابات والوفيات في جانبها الصحي وآثار ذلك على الاقتصاد من جهة ومن جهة ثانية تبين أن العوائق الحقيقية لتحسين صحة الانسان وواقعه الاجتماعي في دول العالم الثالث ترتبط اساسا بالفشل السياسي المزمن الذي تعاني منه اغلب الانظمة في دول العالم الثالث.

1.3 مقارنة مؤشر الخسائر في الانتاج الصناعي عبر البلدان:

لقد تسببت الأزمة الاقتصادية التي تبعت انتشار جائحة كوفيد-19 في إلحاق الضرر باقتصاديات أغلب دول العالم إذ "تواجه معظم المجتمعات الآن ركودا اقتصاديا طويل الأمد من شأنه أن يخرج الحياة ويحطم أرواحا لا حصر لها[11] إلا أن الآثار الاقتصادية غير متوافقة مع خط الضرر الصحي، ويشير الجدول المرفق إلى حجم التأثر بمقارنة شهري ديسمبر من سنة 2019 مقابل شهر أفريل من سنة 2020 وفقا لمؤشر الانتاج الصناعي تلك المفارقة بين خطي الكساد الاقتصادي والصحي.

الجدول 1: متوسط الخسائر في مؤشر الإنتاج الصناعي Index of Industrial Production (IIP) عبر البلدان: أفريل 2020 مقابل ديسمبر 2019

الدول المرتفعة الدخل (30 دولة)	الدول المتوسطة الدخل العالي (13 دولة)	دول منخفضة الدخل المتوسط(6 دول)
%18	%24	%22

Source :Nicola Cantore (lead), Frank Hartwich, Alejandro Lavopa, Keno Haverkamp, Andrea Laplane, and Niki Rodousakis, Coronavirus: the economic impact: A health pandemic or a pandemic for the economy? 10 Jul 2020, https://www.unido.org/stories/coronavirus-economic-impact-10-july-2020, 18-08-2020.

يمثل هذا الجدول متوسط الخسائر لـــ49 دولة شملتها الدراسة والتي توضح أن الدول المتوسطة الدخل العالي هي التي شهدت أكبر الخسائر بـــ24% مقابل 22% للدول المنخفضة الدخل في حين لم تتجاوز الخسائر في المتوسط 18% بالنسبة للدول ذات الدخل المرتفع، وهذا ما يوضح أن تأثير فيروس كورونا على اقتصاديات الدول الخاصة بمؤشر الانتاج الصناعي من خلال مقارنة شهر ديسمبر من سنة 2019 مقابل شهر أفريل 2020 أن الدول المتوسطة الدخل ستكون هي الأكثر تأثر بمقابل الدول المرتفعة الدخل، كما أن الدول المنخفضة الدخل هي الأخرى ستشهد تأثرا معتبرا، وهو ما يعني أن جائحة كورونا تؤثر في اقتصاديات الدول كلها بشكل عام وبنسبة تصل في المتوسط إلى 21,33% وهي نسبة معتبر يمكن أن تعبر عن النسبة العالمية في الانخفاض الذي سيشهده مؤشر الانتاج الصناعي العالمي، والأهم أن انتشار الوباء من حيث عدد الحالات المصابة وحتى عدد الوفيات غير متماثل تماما عبر البلدان، "فالتقدم الهائل في الصحة يتطلب هجوما شاملا على مصادر المرض الكبيرة الموجودة اليوم وهي اساسا الأنظمة الاجتماعية غير العادلة وعدم عدالة أولوية الاستثمار والتكنولوجيا المستعملة دون عناية وأنماط التصرفات الشخصية المتسببة"[12]، وهو ما يعني ان جائحة كوفيد-19 هي مجرد أزمة بينت أهمية قطاع الصحة ليس كقطاع أحادي بل في علاقته بالظروف المعيشية وتأثيراتها عليه.

تشير الكثير من الدراسات حول جائحة كورونا وآثارها الاقتصادية إلى "أن التكاليف المباشرة لجائحة كوفيد-19 المرتبط بالإصابات والوفيات أقل من الخسائر غير المباشرة الناجمة عن الأزمة، وهو ما يعني أن التأثير المنخفض للجائحة من حيث أعداد الحالات والوفيات لا يشير بالضرورة إلى تأثير اقتصادي منخفض[13]، والعكس غير صحيح والدليل أن العديد من البلدان تعاني من الركود اقتصادي كبير على الرغم من أن الجائحة لم يكن لها تأثير خطيرا عليها من حيث الصحة، وهو ما يعني أن التأثير غير المباشر لجائحة كوفيد-19 كبيرا على الشركات في البلدان ذات الدخل المنخفض بسبب ظروفها الاجتماعية والاقتصادية السيئة وضعف قدرتها على الاستجابة للأزمات (المرونة)[14]، والنتيجة النهائية التي يمكن استنتاجها هي ان الخسائر الاقتصادية الضخمة لا ترتبط بالضرورة بالتأثيرات الصحية العالية والعكس صحيح أيضا.

2.3 مقارنة حدود الانتاج الصناعي والتجارة عبر البلدان:

ويمكن تدعيم هذا الواقع اي التأثر غير المتوافق بين الصحة والاقتصاد عبر البلدان من خلال مناقشة تأثير جائحة كوفيد-19 على الإنتاج الصناعي والتجارة ضمن المؤشرات المتاحة لشهري مارس 2020 وديسمبر 2019 أيضا، وذلك انطلاقا من البيانات الحديثة التي قامت بها اليونيدو UNIDO's حول الوضع الاقتصادي العام انطلاقا من حدود الانتاج الصناعي والتجارة، وجدت

أن "البيانات الحديثة المستمدة من مؤشر الإنتاج الصناعي (IIP) للتحليل لـــ 49 دولة تمثل حوالي 87% من القيمة المضافة للتصنيع العالمي manufacturing value added (MVA) إذ أظهرت مقارنة بيانات (IIP) مؤشر الانتاج الصناعي لشهر مارس 2020 مقابل ديسمبر 2019 أن ما يقرب من 81% من البلدان قد شهدت انخفاضا في الإنتاج الصناعي بنسبة 6% في المتوسط[15]، وهذا الانخفاض في الانتاج الصناعي يعني بالضرورة انخفاضا في الناتج المحلي الاجمالي "وان كان هذا الأخير اي الناتج المحلي الاجمالي يعتبر مقياس ضعيف للرفاهية الاقتصادية القومية...فالأمر هنا يرتبط بمدى نجاح اقتصاديات السوق فيما تقدمه لسكانها"[16] بالمقابل بينت مقارنة بيانات شهر أفريل 2020 مقابل ديسمبر 2019 أن الإنتاج الصناعي انخفض بنسبة 20% في المتوسط في 93% من البلدان التي شملتها الدراسة، وترتبط شدة تأثر الدول اقتصاديا ليس بعدد الاصابات ولا بعدد الوفيات بقدر ما ترتبط بدرجة اعتماد تلك الدول لتدابير مباشرة أو غير مباشرة لاحتواء الوباء وآثارها غير المباشرة على الاقتصاد[17]، وهو ما جعل الانتاج الصناعي ينخفض في أغلب بلدان العالم وما مؤشر انخفاض الطلب على النفط إلا أحد المعايير الأساسية التي توضح درجة الانخفاض في الانتاج الصناعي العالمي، وهذا ما يعني ان التأثر الصحي بالجائحة ليس له انعكاس مباشر على الاقتصاد بقدر ما للتدابير الصحية المتخذة والتي ترتبط بضرورات الحجر والتباعد الاجتماعي الآثار المباشرة على الكساد الاقتصادي فببساطة يمكن ملاحظة ذلك ضمن آثار مساهمة التقليل من الخروج والاستهلاك على أصحاب المهن اليومية وهو ما يعني غياب مداخيل لهؤلاء في ظل الحجر وبالتالي زيادة الفقر لمن هم فقراء أصلا خاصة إذا طالت فترة الاغلاق.

ومن خلال ما سبق يظهر أن لدى سكان العالم المتقدم أسباب وجيهة لتوقع أن يحميهم العلم ويشفيهم وبدرجات متفاوتة، ترسخت هذه التوقعات أيضا في البلدان النامية مع توسع الدخل والتعليم، وتراجع الجوع والوفاة المبكرة[18]، وبالرغم من أن توقعات الحياة قد نمت لدى مختلف شعوب العالم إلا أنها نمت لدى البعض أكثر من البعض الآخر سواء مقارنة بين دول متخلفة ومتقدمة أو حتى من خلال المقارنة داخل المجتمع الواحد بين الفقراء والأغنياء، لذا كما قال أستاذ الاقتصاد "بول كروجمان Paul Krugman إن الجهود المتعثرة لاحتواء جائحة كورونا في مختلف مناطق العالم تشير إلى الحاجة لتحول نسقي في ادارة الصحة العامة والاستراتيجيات الاقتصادية والأمن البيولوجي ومراجعة محتملة للبرالية الجديدة التي تعني ببساطة الرأسمالية المشحونة بالمنشطات[19]، إذ لم يتم رسم استجابة مشتركة لهذه الجائحة مما تسبب في توقف النقل العالمي وتعطل سلسلة التوريد خاصة ان البنية التحتية للرعاية الصحية في الكثير من الدول حتى المتقدمة تعاني من ضغوط شديدة ساهمت الجائحة في خلق أزمة صحية سيكون لها آثار بعيدة المدى على الأفراد ومقدمي الخدمات ونظام الرعاية الصحية لذا يجب أن يدرك صانعو السياسات أن الرعاية الصحة ضرورية في لحياة الناس ولا يمكن التغاضي عنها والمساومة عليها أو استغلالها مقابل أولويات الاقتصاد.

4. السياسة العامة الدولية وإشكالية التضامن الدولي لمواجهة الجائحة

لقد ظلت السياسة العامة الدولية لمواجهة الجائحة بعيدة عن التضامن والإجماع حول كيفية مواجهتها حيت اتجهت كل دولة ومن جانب احادي على اتخاذ تدابير مواجهة الجائحة سواء فيما يتعلق بالتدابير الوقائية المرتبطة بالحجر الصحي داخليا، أو حتى من خلال اغلاق حدودها في وجه المسافرين من الدول الاخرى بشكل أحادي الجانب، طبعا الأمر لم يقتصر على ذلك حتى ضمن التجمعات الاقتصادية الدولية كالاتحاد الأوربي، واليوم يظهر عجز السياسة العامة الدولية مرة أخرى في السباق العالمي للحصول على اللقاح ضد فيروس كورونا، إذ يظهر التفاوت بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث أو الدول الفقيرة في الحصول على اللقاح، بالرغم من أن هناك ضرورة لإعطاء اللقاح لأكبر عدد من سكان العالم، إذ يمكن عندها فقط الكلام عن امكانية القضاء على الفيروس وهو ما يجعل كل مرتبط ببعضه البعض، اذ أن تخلص دولة ما من الوباء بتلقيح مواطنيها لن يعني بالضرورة حصانتهم من الإصابة، وهو ما ينعكس على الواقع الاقتصادي من خلال ضرورات صحية تنعكس ايجابا على امكانيات الانفتاح الاقتصادي

والعودة إلى الحياة العادية للمواطنين ولعلاقات الانتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير والتنقل، وهو ما يعني ان الجائحة جعلت الصحة والاقتصاد متلازمان اذ ان الصحة تمسك بالاقتصاد من خلال الحجر، والعكس صحيح على اعتبار ان الاقتصاد يجلب المال والمال يشتري اللقاح ويمكن ان يؤمن صحة مواطني الدول الغنية، إلا أن ما لا يمكن اهماله ان هناك مسؤولية جماعية للقضاء على الفيروس وضرورات تضامنية لضمان انتهاء الجائحة من خلال دور الأغنياء في تمويل توفر اللقاح للفقراء داخل الدولة وعبر الدول.

لقد بين الواقع الدولي حتى الآن أن بداية تصنيع اللقاح افرزت سباقا للحصول على اللقاح انعكس ضمن سباق على المكانة والسلطة بين كبرى الدول بما في ذلك بين الدول الأوربية المشكلة للاتحاد الأوربي، لقد أتى العصر الجديد ضمن منظمة الصحة العالمية كمؤسسة وفرت العلاجات واللقاحات لملايين الأشخاص في الدول الفقيرة وأنقذت حياة العديد من الأشخاص، لكنها حولت أيضا تركيز الصحة العالمية بعيدا عن التعاون بين الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، حول التهديدات المشتركة للصحة ونحو المبادرات التي تحركها المعونة والشراكات بين القطاعين العام والخاص لحل مشاكل الأشخاص الآخرين – معظمهم من ذوي الدخل المنخفض في الدول الفقيرة، وعلى مدى العقدين الماضيين لم يتم تخصيص أكثر من 1% من المساعدات الصحية العالمية السنوية للاستعداد للتهديدات الوبائية مثل فيروس كورونا[20]، وهو ما يعني تناقض بين متطلبات مواجهة الجائحة ضمن المبادرة المتعددة الأطراف(COVAX) وسلوك الدول الفردية.

تعد الأزمة الناشئة بشأن الحصول على لقاحات ضد فيروس كورونا أحدث مثال على مشكلة العمل الجماعي التي لم تعد المساعدات والشراكات بين القطاعين العام والخاص مجهزة لحلها بمفردها، إن توزيع إمدادات اللقاح المبكرة النادرة على الأماكن والسكان حيث يمكنهم أن يفعلوا أفضل ما يمكن هو الطريقة الأكثر فعالية للسيطرة على هذا الوباء، وسيؤدي القيام بذلك أيضا إلى تسريع الانتعاش الاقتصادي العالمي وتجنب الصراع الجيوسياسي، إلا أنه في ظل ما أثبتته الأزمة المترتبة عن الجائحة منذ بدايتها أن "توقع جميع الحكومات من نظرائها أن يتصرفوا كقوميين ويخزنون الإمدادات المبكرة من اللقاحات، خاصة في ظل الغضب الشعبي من سياسات الاغلاق وحتى التشكيك في الفيروس وحتى في جدوى اللقاح، في هذه البيئة تم التعامل مع ضمان الوصول العادل للجرعات المبكرة من اللقاحات على مستوى العالم كمسألة خيرية وهي مسألة من الدرجة الثانية للزعماء السياسيين الذين يهتمون بالمعارضة المحتملة في الداخل أكثر من القلق في الخارج[21]، بالرغم من أن الجميع يركبون ذات السفينة على اعتبار انه ليس من السهل التحكم الكلي في انتشار الجائحة، خاصة مع تحور فيروس كورونا وإمكانية بروز سلالات جديدة مقاومة للفيروس وهو ما يعني العودة إلى بداية الجائحة بالبحث والتطوير للقاح جديد للسلالات المتحورة.

وقد اقترحت مجموعة أوتاوا The Ottawa Groupمؤخرا ترخيصا طوعيا للتكنولوجيا والمعرفة للاقتصاديات الناشئة من أجل زيادة تصنيع لقاحات كوفيد-19 ضمن دور الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية على مبادرة التجارة والصحة وتطويرها لتعزز جهود التصنيع المرن، بحيث إذا فشل أحد المرشحين للقاح أو حل محله خيار أكثر فعالية يمكن للمنتجين الإقليميين وسلاسل التوريد إعادة تشكيلها والتحول بسرعة إلى إنتاج اللقاح الأفضل، كما يمكن أن تستجيب قدرة تصنيع اللقاح المرنة والموزعة جغرافيا وتنوع الموردين بشكل أسرع للتهديدات الوبائية المستقبلية[22].

لذا فان هذا النهج الدولي للتعامل مع التهديدات الوبائية المشتركة قاصر وقد برز بشكل كبير في فشل المؤسسات الصحية العالمية في التعبئة بشكل فعال ضد العديد من مشاكل العمل الجماعي التي تشكل أكبر التهديدات الصحية في العالم لتبقى الصحة العامة رهينة التوافق الدولي في التضامن بشكل جماعي لتلقيح أكبر عدد من سكان العالم، ويمكن ضمن هذا الاطار الاشارة إلى مجموعة من المؤشرات التي تبين التفاوت في الاستفادة من امدادات اللقاح من خلال ما يلي:

يميل توزيع اللقاح بشكل كبير لصالح البلدان ذات الدخل المرتفع وهو غير عادل وغير فعال، إذ تشير الاحصائيات منذ منتصف مارس 2021 تم إعطاء 380 مليون جرعة من لقاح كوفيد-19 على مستوى العالم منها 29% في الولايات المتحدة، و 13%

في الاتحاد الأوروبي و 7% في المملكة المتحدة وأمريكا الجنوبية أقل من 6% من الجرعات المُعطاة على مستوى العالم[23] ، وهو ما يبين ان دولة واحدة كالولايات المتحدة استفادت من حوالي 5أضعاف ما استفادت منه دول أمريكا اللاتينية في مجموعها، كما ان دولة واحدة كبريطانيا استفادت من اكثر من نصف ما استفادت منه مجموع دول الاتحاد الأوربي (27 دولة)، كما يبرز ذلك التفاوت وعدم العدالة في امدادات اللقاح من خلال احصاء "نسبة السكان الذين تلقوا جرعة واحدة على الأقل 60% في إسرائيل وتليها المملكة المتحدة بـــ 36% والإمارات العربية المتحدة بـــ 35% وشيلي بـــ 26%[24] ولا يمكن مقارنة هذه الاحصائيات باستفادة بعض الدول ذات الدخل المنخفض حيث تعد الجرعات ببضع آلاف، وهو ما جعل الجائحة والأزمة الناتجة عنها تفاقم عدم المساواة في جميع أنحاء العالم وبدون الحصول على اللقاحات ستزداد الفجوة اتساعا، ويمكن ملاحظة ذلك ضمن احصائيات البنك الدولي الموضحة ضمن الشكلين 2 و3 من خلال عدد جرعات لقاح كوفيد-19 التي تديرها القارة أي إجمالي عدد جرعات التطعيم المعطاة (يتم احتساب هذا كجرعة وحيدة) في الشكل 2 والذي يبين الفوارق بين استفادة قارات العالم من اللقاح اذ تظهر الاحصائيات أن كل من القارة الافريقية وقارة أمريكا اللاتينية اقل استفادة من امدادات اللقاح بالمقارنة مع القارت الأخرى كأمريكا الشمالية وأوربا وحتى أسيا، وكما نعلم جميعا أن اغلب دول القارتين هي دول متوسطة أو منخفضة الدخل أي دول العالم الثالث، والشكل 3 الذي يبين كذلك نسبة السكان الذين تم تطعيمهم بالكامل ضد كوفيد-19حتى 24 أفريل 2021 الذين تلقوا جميع الجرعات المنصوص عليها في بروتوكول التطعيم (الجرعتين الأولى والثانية) والذي يبرز كذالك فجوة استفادة دول القارة الافريقية بالمقارنة مع القارات الأخرى حيت تمثل في اغلب دول القارة أقل من 1،0%، وعليه يمكن الاشارة إلى ما يلي:

- إن توجيه اللقاح إلى حيث الحاجة إلى أقصى حد من شأنه أن يزيد عدد الأرواح التي يتم إنقاذها ويسرع من السيطرة على الجائحة، عن طريق إبطاء انتقال العدوى وتقليل احتمالية ظهور المتغيرات الفيروسية المثيرة للقلق، لذلك يجب على الحكومات العمل الآن لتسريع التطعيم على الصعيد العالمي، عن طريق إعادة توزيع الإمدادات على المناطق الأكثر احتياجا، وتوسيع نطاق الإنتاج لضمان وجود البنية التحتية اللوجيستية والرعاية الصحية اللازمة بتقديم المزيد من الدعم المالي والعيني لـــ COVAX[25]، وتبقى اشكالية الطلب على اللقاح أكثر من العرض أحد أهم أسباب تباطؤ مواجهة الجائحة وإيقاف انتشارها وحتى تحور الفيروس إلى سلالات اكثر عدوانية وأسرع انتشارا وعدوى.

من خلال كل ماسبق يتضح أن جائحة كوفيد-19 بينت إلى حد كبير التفاوتات والفوارق ضمن مختلف أبعاد تأثيرها سواء على مستوى الاقتصادي في ظل الركود الاقتصادي وتأثيره على الدول الأكثر فقرا أو حتى من حيث التفاوت في الاستفادة من امدادات اللقاح، اذ تميل المؤشرات في كلا الحالتين إلى ابراز حجم تأثير الجائحة على الدول ذات الدخل المنخفض رغم قلة الاصابات في الدول المتخلفة بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

4. خاتمة:

إن أهم ما تم التوصل اليه من خلال هذه الدراسة هو أن هناك تداعيات طويلة الامد لجائحة كوفيد-19 على النمو الاقتصادي والقطاع الصحي وحتى على العلاقات الاجتماعية والأوضاع العامة داخل مختلف المجتمعات، وأن الكساد الاقتصادي الذي يعرفه العالم اليوم بسبب الجائحة قد يزداد حدة في ظل ظهور موجة جديدة للوباء واستمرار الجائحة دون أن يتبين مدى امكانية استفادة كل أو أغلب سكان العالم من اللقاح في ظل حرب اللقاحات التي يعرفها العالم، وكذا مدى فعالية اللقاح ونجاعته التي قد تظهر خلال السنوات القادمة خاصة مع تحور الفيروس الذي اصبح يحمل جنسيات عديدة، إلى جانب السلوك الانفرادي للدول في الحصول على اللقاح بغض النظر عن ضرورات توفير التلقيح لأغلب سكان العالم كسبيل وحيد للقضاء على الجائحة.

كما أن مناقشة مؤشرات الكساد الوبائي بينت أن تداعيات الجائحة اقتصاديا ستتأثر به الدول الهشة والفقيرة والأقل تطورا، كما أن خطي الاصابات بالفيروس من حيث العدد وخط التأثر الاقتصادي غير متوافقان، لاعتبارات ترتبط اساسا بالأوضاع الاقتصادية في كل دولة وأن التأثر الاقتصادي شهدته الدول منخفضة الدخل بشكل كبير، كما أن السياسة العامة الدولية قاصرة في تحقيق تضامن دولي لضمان امدادات سريعة وعادلة وفعالة للدول التي هي اكثر احتياجا للقاح، وأهم ما يمكن اقتراحه والتوصية به ضمن هذا الاطار هو ما يلي:

- على المستوى الفكري لا بد من التأكيد على التفكير الجماعي وأهميته في ايجاد حلول مبتكرة ولكن ايضا العابر للتخصصات باعتبار أن الجائحة شكلت تهديدا لكل القطاعات دون استثناء وأن الجائحة متعددة أبعاد التأثير على الفرد والمجتمع ككل، داخل الدولة الواحدة وعبرها.
- أن أولوية الاقتصاد على الصحة (عدم وجود اجراءات استباقية في ظل الموجة الثانية وخاصة الثالثة للجائحة) قد تعني ارواح أكثر وخير مثال على ذلك الولايات المتحدة الامريكية وإيران ودول أمريكا اللاتينية وحتى أوربا التي تصنف اليوم الأولى عالميا من حيث عدد الاصابات وحتى الوفيات.
- ان التحسينات الجوهرية في الصحة ضمن مفارقة التأثر غير المتوافق بين الاصابات والوفيات بفيروس كورونا والتأثر الاقتصادي تجعلنا نلتفت إلى الاختلاف الكبير بين التحسينات الجوهرية التي تتطلبها الصحة في الدول المتقدمة والدول الفقيرة أو حتى دول العالم الثالث بشكل عام، باعتبار أن بيانات مختلف المنظمات الدولية تشير إلى الآثار غير المباشرة لجائحة كوفيد-19 على الدول الفقير، وان الفقر والمجاعة ناهيك عن الأمراض الناتجة عن الظروف المعيشية السيئة ستقتل أكثر مما يمكن لانتشار فيروس كورونا ان يسببه، فالإستراتيجية الصحية الفعالة تتطلب أن يؤخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل التي تشترك في التأثير على الظروف المعيشية والصحية للفرد والمجتمع.
- اهمية المقترب الجماعي ضمن تضامن دولي (سياسة عامة دولية ذات فعالية ضمن منظمة الصحة العالمية) للقضاء على الجائحة وإنهاء انتشارها خاصة من خلال المبادرة المتعددة الأطراف الخاصة بتوفير اللقاح التي تبقى رهينة تحمل الدول الكبرى لمسؤولياتها الانسانية اتجاه الدول الفقيرة بتوفير الامدادات وتوسيع تصنيع اللقاح قبل أن تنتشر السلالات الجدية المتحورة التي قد تعني بداية جديدة لجائحة كورونا ضمن نسخة متجددة تعود بالدول والعالم الى نقطة الصفر في البحث عن لقاح فعال لها.

وما يمكن الاشارة اليه في الاخير أن الزمن وحده كفيل بأن يخبرنا عن الأثر الذي أحدثته جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد والتنمية الاجتماعية محليا وإقليميا وحتى عالميا خاصة أن فيروس كورونا متعدد الأشكال والآثار، ويبقى التساؤل المطروح إلى متى يمكننا اتباع سياسة التباعد الاجتماعي؟ وهل نحن مستعدون لما هو أسوء من جائحة كوفيد-19؟، والى اليوم لم يظهر بعد كيف يمكن لهذه الازمة أن تنتهي ولا كيف ستغير ملامح كل شيء بعد انتهائها؟ وهل ستقوم الحكومات بمراجعة أولوياتها خاصة ضمن رؤية جديدة لأهمية العلم والتعليم والصحة ضمن امكاناتها ووفقا لخصوصية مجتمعاتها ومتطلباتها خاصة دول العالم الثالث والدول الافريقية.

5.الأشكال والرسومات البيانية:

الشكل 1: خريطة انتشار جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم

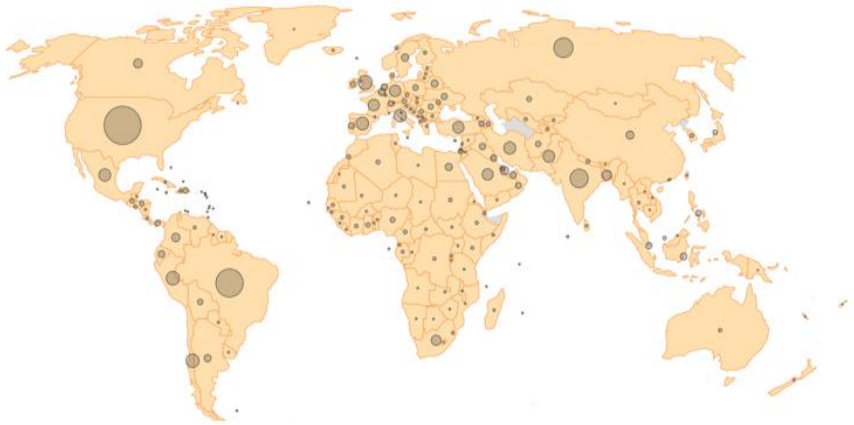

Source: Coronavirus World Map, Centre John Hopkins University, visited: 18-08-2020 https://www.npr.org/sections/goatsandsoda/2020/03/30/822491838/coronavirus-world-map-tracking-the-spread-of-the-outbreak%E2%80%9D?t=1593590785569.

الشكل2: جرعات لقاح كوفيد–19 التي تديرها القارة (إجمالي عدد جرعات التطعيم المعطاة كجرعة وحيدة)

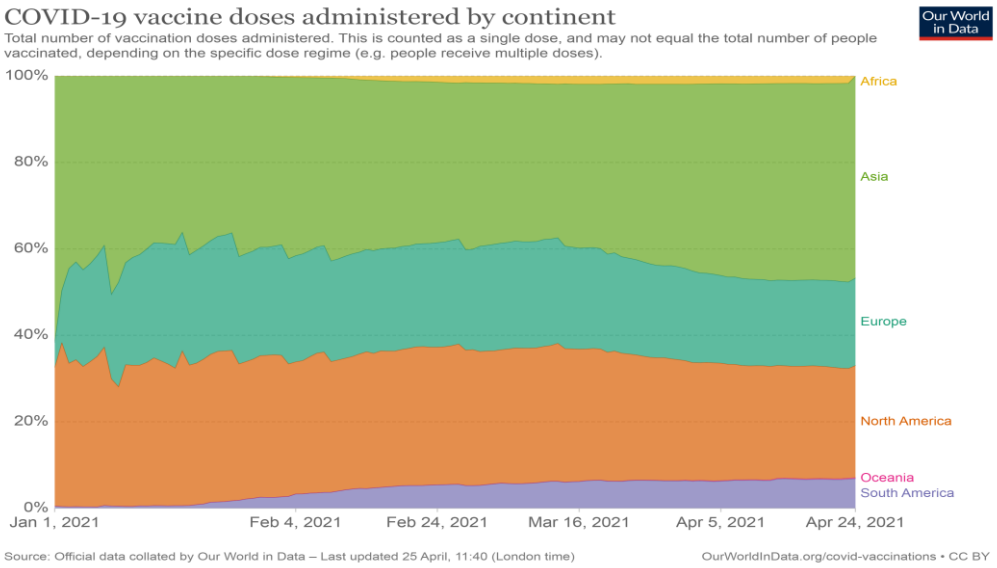

Source:https://ourworldindata.org/covid-vaccinations

الشكل 3: نسبة السكان الذين تم تطعيمهم بالكامل ضد كوفيد–19 حتى 24أفريل 2021 الذين تلقوا جميع الجرعات المنصوص عليها في بروتوكول التطعيم (هذه البيانات متاحة للبلدان التي أبلغت عن توزيع الجرعات التي تم تناولها الأولى والثاني).

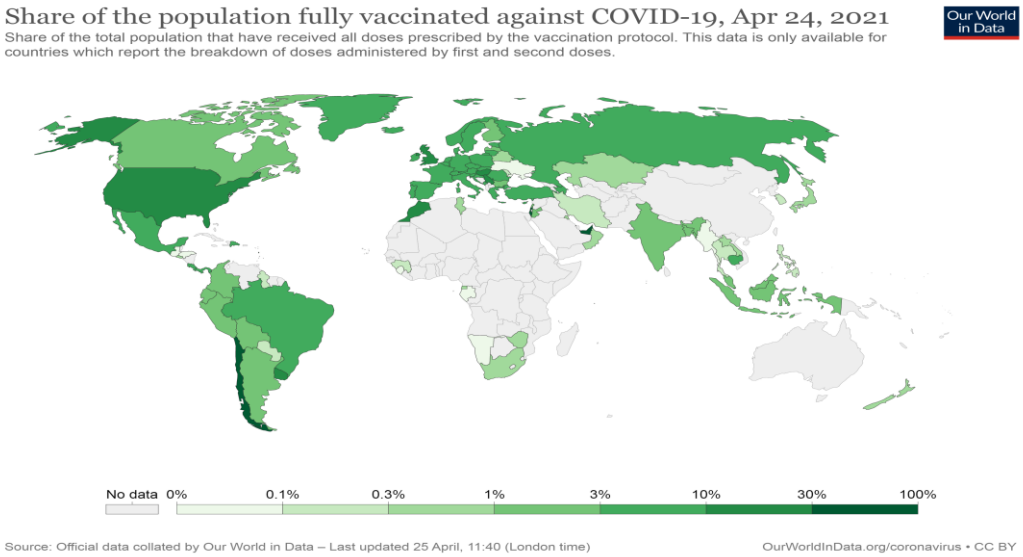

Source:https://ourworldindata.org/covid-vaccinations

6. قائمة المراجع:

- الكتب:

- اريك .ب. اكهولم،(1976) ، الصحة للجميع: الانسان ..والأمراض والبيئة، تر: محمد عبد اللطيف ابراهيم، القاهرة: دار غريب للطباعة.
- أستريد فابري، (2012)، الانسان والفيروسات هل هي علاقة دائمة، تر:عبد الهادي الادريسي، أبوظبي: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة.
- جيمس جوستاف سبيث، (2010)، جسر على حافة العالم الرأسمالية والبيئة وتخطي الأزمة وصولا للاستدامة، تر: مصطفى المخزنجي، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة الثقافية العالمية.
- ماهر حنين، (2020)، سوسيولوجيا الهامش في زمن الكورونا: الخوف–الهشاشة– الانتظارات، تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

- مواقع الأنترنت:

- محمد الشرقاوي، (مارس 2020)، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيو ليبرالية، ج1، تاريخ الزيارة 15سبتمبر2020، https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2020-04/
- Carmen Reinhart and Vincent Reinhart,"(2020),The Pandemic Depression ,The Global Economy Will Never Be the Same", Foreign Affairs, visited: 20-08-2020, https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2020-08-06/coronavirus-depression-global-economy?utm_medium=promo_email&utm_source=pre_release&utm_campaign=mktg_newsletter_reinhart_pandemic_depression&utm_content=20200806&utm_term=newsletter-prerelease,.
- Esther M. Friedman and Andrew M. Parker, (April 12, 2021), An Early Look at the Impact of the COVID-19 Pandemic on Demographic Trends The RAND Blog, visited: April 20, 2021, https://www.rand.org/blog/2021/04/an-early-look-at-the-impact-of-the-covid-19-pandemic.html?utm_source=AdaptiveMailer&utm_medium=email&utm_campaign=70

14N000001SnimQAC&utm_term=00v4N00000X5hTSQAZ&org=1674&lvl=100&ite=3233&lea=568005&ctr=0&par=1&trk=a0w4N000009HR3KQAW
- Projected poverty impacts of COVID-19 (coronavirus), (2020), visited: 18-08-2020, https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/brief/projected-poverty-impacts-of-COVID-19.
- Walter Scheidel, (2020), The Spanish Flu Didn't Wreck the Global Economy, What Is Different About the Coronavirus Pandemic? visited: 03-09-2020, https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2020-05-28/spanish-flu-didnt-wreck-global-economy, 8-06-2020.
- Nicola Cantore (lead), Frank Hartwich, Alejandro Lavopa, Keno Haverkamp, Andrea Laplane, and Niki Rodousakis,(2020), Coronavirus: the economic impact: A health pandemic or a pandemic for the economy? visited: 15-08-2020, https://www.unido.org/stories/coronavirus-economic-impact-10-july-2020.
- Thomas J. Bollyky and Chad P. Bown, (December 29, 2020), Vaccine Nationalism Will Prolong the Pandemic A Global Problem Calls for Collective Action, Foreign Affairs visited: (5-02-2021), https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2020-12-29/vaccine-nationalism-will-prolong-pandemic?utm_medium=newsletters&utm_source=twofa&utm_campaign=The%20End%20of%20the%20Wilsonian%20Era&utm_content=20210101&utm_term=FA%20This%20Week%20-%20112017
- OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19), Access to COVID-19 vaccines: Global approaches in a global crisis, (18 March 2021), visited: 20-04-2021, https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/access-to-covid-19-vaccines-global-approaches-in-a-global-crisis-c6a18370/

7. هوامش:

[1] دوروثي اتش كروفورد، الفيروسات مقدمة قصيرة جدا، تر: اسامة فاروق حسن، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص138.

[2] أستريد فابري، الانسان والفيروسات هل هي علاقة دائمة، تر:عبد الهادي الادريسي، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، أبوظبي، 2012، ص11.

[3] نفس المرجع، ص ص20-21.

[4] Esther M. Friedman and Andrew M. Parker, **(**April 12, 2021), An Early Look at the Impact of the COVID-19 Pandemic on Demographic Trends The RAND Blog, visited: 15-04-2021, https://www.rand.org/blog/2021/04/an-early-look-at-the-impact-of-the-covid-19-pandemic.html?utm_source=AdaptiveMailer&utm_medium=email&utm_campaign=7014N000001SnimQAC&utm_term=00v4N00000X5hTSQAZ&org=1674&lvl=100&ite=3233&lea=568005&ctr=0&par=1&trk=a0w4N000009HR3KQAW

[5] Carmen Reinhart and Vincent Reinhart, (September/October 2020), "The Pandemic Depression ,The Global Economy Will Never Be the Same", Foreign Affairs, visited: 20-04-2021,https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2020-08-06/coronavirus-depression-global-

economy?utm_medium=promo_email&utm_source=pre_release&utm_campaign=mktg_newsletter_reinhart_pandemic_depression&utm_content=20200806&utm_term=newsletter-prerelease, 20-08-2020.

[6] ماهر حنين، سوسيولوجيا الهامش في زمن الكورونا : الخوف–الهشاشة– الانتظارات، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تونس ، أفريل 2020، ص ص52–53.

[7] Carmen Reinhart and Vincent Reinhart,Op Cit.

[8] Projected poverty impacts of COVID-19 , (JUNE 8, 2020), visited: 18-08-2020. https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/brief/projected-poverty-impacts-of-COVID-19.

[9] Ibid

[10] Ibid

[11] Walter Scheidel, (May 28, 2020), The Spanish Flu Didn't Wreck the Global Economy, What Is Different About the Coronavirus Pandemic?, visited: 03-09-2020, https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2020-05-28/spanish-flu-didnt-wreck-global-economy, 8-06-2020.

[12] اريك .ب. اكهو لم، الصحة للجميع، الانسان ..والأمراض والبيئة، تر: محمد عبد اللطيف ابراهيم، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1976، ص ص140- 141.

[13] Nicola Cantore (lead), Frank Hartwich, Alejandro Lavopa, Keno Haverkamp, Andrea Laplane, and Niki Rodousakis, (10 July 2020), Coronavirus: the economic impact: A health pandemic or a pandemic for the economy?, visited: 15-08-2020, https://www.unido.org/stories/coronavirus-economic-impact-10-july-2020.

[14] Ibid.

[15] Loc cit.

[16] جيمس جوستاف سبيث، جسر على حافة العالم الرأسمالية والبيئة وتخطي الأزمة وصولا للاستدامة، تر: مصطفى المخزنجي، الجمعية المصرية لنشر المعرفة الثقافية العالمية، القاهرة، 2010، ص91.

[17] Nicola Cantore (lead), Frank Hartwich, Alejandro Lavopa, Keno Haverkamp, Andrea Laplane, and Niki Rodousakis, op cit,

[18] Walter Scheidel, Op Cit

[19] محمد الشرقاوي، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيو لبرالية، ج1، مارس 2020، ص2

[20] Thomas J. Bollyky and Chad P. Bown, (December 29, 2020), Vaccine Nationalism Will Prolong the Pandemic A Global Problem Calls for Collective Action, Foreign Affairs, visited: 5-02-2021, https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2020-12-29/vaccine-nationalism-will-prolong-pandemic?utm_medium=newsletters&utm_source=twofa&utm_campaign=The%20End%20of%20the%20Wilsonian%20Era&utm_content=20210101&utm_term=FA%20This%20Week%20-%20112017

[20] Ibid.

* تتضمن المبادرة COVAX تقديم ملياري جرعة لقاح بحلول نهاية عام 2021 وتعمل جاهدة على مواءمتها من خلال توفير الإمدادات والأموال اللازمة لشرائها، حيث يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل مع الدول ذات التفكير المماثل لبناء البنية

التحتية المرنة اللازمة لتوسيع قدرة تصنيع اللقاحات العالمية في هذه الأوبئة وحتى في الأوبئة المستقبلية – وهي ضرورة تشترك فيها جميع الدول.

[21] Ibid.

[23] OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19), Access to COVID-19 vaccines: Global approaches in a global crisis, (18 March 2021), visited: 20-04-2021 https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/access-to-covid-19-vaccines-global-approaches-in-a-global-crisis-c6a18370/

[24] Ibid

[25] COVID-19: Vaccines for Developing Countries, (April 9 2021), world bank , visited: 20-04-2021 https://live.worldbank.org/covid-19-vaccines-developing-countries#speakers